الى ان الدكتور عصمت عبدالمجيد، وزير الخارجية المصري، أكد للسفير الاسرائيلي في القاهرة، شمعون شامير، ان مصر تعرّضت لضغوط شعبية وعربية حتى تعترف، رسمياً، بالدولة الفلسطينية. كما أحاطت الخارجية المصرية الولايات المتحدة بكل الظروف التي أملت قرار الاعتراف» (**الحياة**، لندن، ٢٢/١١/١٩٨٨). وكشفت مصادر دبلوماسية غربية «ان الحكومة المصرية أبلغت [الى] الادارة الاميركية، رسمياً، ان اعتراف مصر بالدولة الفلسطينية لا يتعارض، اطلاقاً، مع معاهدة كامب ديفيد، ولا يعني تخلي مصر عن معاهدة السلام مع اسرائيل... [و] هذا الاعتراف سيمكّن مصر من لعب دور ملموس في دعم التوجهات الفلسطينية السلمية الجديدة، وتحقيق تقارب فعلي بين الاردن وم.ت.ف.... [و] حرص المسؤولون المصريون على اطلاع الادارة الاميركية [على القرار] قبل اعلانه رسمياً، وعلى شرح أسباب، وأهداف، وابعاد، هذه الخطوة المصرية» (**القبس**، ٢٣/١١/١٩٨٨)؛ لكن افتتاحية صحيفة «الاهرام» علقت على كل ذلك: «ليس هناك قضية من الاصل، لأن مصر أعلنت... تأييدها الكامل، التامّ، لكل هذه القرارات، وأولها اعلان قيام دولة فلسطينية... [و] أنه من غير الوارد ان تقع [مصر] تحت ضغط من أي نوع في تأييدنا واعترافنا ومساندتنا للقرارات الفلسطينية؛ فليست مصر هي التي تقبل الضغط، أو تسمح به، في تأييدها للحق الفلسطيني... فنحن لسنا وسطاء في جهود حل القضية الفلسطينية... وانما نحن شركاء في قضية ـ كالفلسطينيين سواء بسواء ـ ونحن في مقدمة الخطوط دائماً، في الحرب والسلام» (ابراهيم نافع، **الاهرام**، ٢٣/١١/١٩٨٨، ص ١).

وقد رحّب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، «باعتراف مصر بالدولة الفلسطينية، وقال انه موقف تاريخي وشجاع يتصدى لكل ما قيل ويقال في المنطقة العربية؛... [و] هذا الاعتراف له أبعاده ومراميه وجوهره، وسيكون له ما بعده على كل المستويات، وهو يختلف، اختلافاً كلياً، عن كل الاعترافات الاخرى، ويعتبر بادرة خير للثورة الفلسطينية وللامة العربية» (**المصدر نفسه**، ٢٣/١١/١٩٨٨).

ورأى مراقبون ان «على الدول العربية، والصديقة، والمؤيدة، يقع عبء كبير لن يقتصر، ولا ينبغي ان يقتصر، على اعلان الاعتراف بالدولة الفلسطينية الوليدة، أو اقناع الدول الاسلامية والافريقية، ودول عدم الانحياز باعلان تأييدها للدولة الفلسطينية؛ بل لا بد ان يمتد الى ان تفي هذه الدول العربية بتعهداتها لدعم الانتفاضة والعمل على استمرارها... فالانتفاضة هي الوقود الحقيقي الذي ادار محرّكات المجلس الوطني الفلسطيني، والذي يمكن ان يدير أميركا واسرائيل والعالم في اتجاه جديد نحو السلام العادل» (سلامة أحمد سلامة، **المصدر نفسه**، ٢٠/١١/١٩٨٨، ص ٧)؛ و«على الدول العربية ان تعمل، الآن، وفوراً، وبكل الطرق، للضغط على كل طرف ممكن لطرق الحديد وهو ساخن... [و] يجب استعمال كل الادوات العربية، مع علمنا بأنها شحبت كثيراً، في مجال الدبلوماسية والاقتصاد والتجارة وصفقات السلاح والتسهيلات العسكرية، لاشعار اميركا أن هذه الخطوة غير عادية، وان الاختيار واضح وحاسم كما لم يكن من قبل: اسرائيل بفتوحاتها وتوسعاتها ومشاريعها المقبلة؛ أم السلام في المنطقة كلها ؟» (أحمد بهاء الدين، **الشرق الاوسط**، لندن، ٢٢/١١/١٩٨٨، ص ٩).

ولتسهيل ممارسة دفع عملية السلام في المنطقة، وتحديداً لدفع اميركا الى التحرك، أقرّ المجلس الوطني الفلسطيني، من بين ما أقره في اجتماعات الجزائر، بياناً سياسياً، اعتبر البرنامج لنشاط م.ت.ف. الدبلوماسي خلال المرحلة المقبلة.

البيان السياسي

ركّز البيان السياسي الصادر عن اجتماعات الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني على الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الاراضي المحتلة، وطالب، من بين ما طالب، بـ «توفير الوسائل والامكانيات... من اجل ضمان استمرارها وتصاعدها... [كما دعا] الامم المتحدة الى وضع الاراضي الفلسطينية المحتلة تحت اشراف دولي لحماية جماهيرنا ولانهاء الاحتلال الاسرائيلي... [وطالب] الامة العربية، بجماهيرها وقواها ومؤسساتها وحكوماتها، بزيادة دعمها السياسي والمادي والاعلامي للانتفاضة... [واشار الى] تنامي